حصل على تصنيف «ممتاز» ضمن رأي الطرف الثاني المستقل من «Sustainable Fitch»

«الوطني» يعزز دوره القيادي في الاستدامة عبر إطلاق إطار جديد للتمويل المستدام

- **محطة بارزة تعكس طموح «الوطني» ليكون في مقدمة المؤسسات المالية التي تقود جهود التمويل المستدام إقليمياً ودولياً**
- **تعزيز انسجام أنشطة التمويل المستدام مع الممارسات العالمية المتطورة بما يدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون**
- **توسع كبير بفئات الأصول المؤهلة تشمل مجالات وتقنيات متقدمة كالوقود الحيوي والهيدروجين الأخضر والتمويل الأزرق**

أعلن بنك الكويت الوطني عن الإطلاق الرسمي لإطاره الجديد للتمويل المستدام، في خطوة استراتيجية تمثل محطة بارزة في مسيرته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتؤكد التزامه الراسخ بدعم التمويل المسؤول، وتعزيز التنمية المستدامة، وخلق قيمة طويلة الأجل في الكويت وعلى امتداد الأسواق الدولية التي يعمل بها البنك.

ويتيح الإطار الجديد للبنك توجيه رؤوس الأموال عبر مجموعة متكاملة من أدوات التمويل المستدام، تشمل التمويل الأخضر والاجتماعي والأزرق وتمويل الاستدامة، وذلك بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية والمعايير الدولية المعتمدة، الأمر الذي يعزز قدرته على دعم التمويل المستدام والمشاريع ذات الأثر، التي تساهم في تحقيق تأثيرات بيئية واجتماعية إيجابية وقابلة للقياس.

وفي تأكيد على قوة ومتانة هذا الإطار، حصل بنك الكويت الوطني على تقييم «ممتاز» (Excellent) من وكالة Sustainable Fitch ضمن رأي الطرف الثاني المستقل، بما يعكس التوافق القوي للإطار مع مبادئ السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، إضافة إلى مبادئ القروض الخضراء والاجتماعية الصادرة عن رابطة أسواق القروض (LMA)، وجمعية القروض المشتركة والتداول (LSTA)، إضافة إلى جمعية سوق القروض في آسيا والمحيط الهادئ (APLMA).

ومن خلال هذا الإطار، يلتزم البنك بتمويل مشاريع تحقق تأثيرا ملموسا وقابلا للقياس على المستويين البيئي والاجتماعي، بما يشمل التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، والطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية المستدامة والمرنة، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية الميسرة.

كما يسهم الإطار في دعم تحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035 من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تعزز تنويع الاقتصاد الوطني، وترفع من جاهزيته لمواجهة التحديات المناخية، وتدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام طويل الأجل.

ويؤكد هذا الإنجاز الدور المتنامي لبنك الكويت الوطني كأحد أبرز رواد التمويل المستدام في المنطقة، وذلك من خلال دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم استراتيجيته المؤسسية، وعمليات اتخاذ القرار الائتماني، ومنهجيات إدارة المخاطر.

وفي هذا الإطار، يعد حصول البنك على رأي طرف ثان مستقل من Sustainable Fitch عنصرا محوريا في تعزيز ثقة المستثمرين، حيث يثبت قوة ومصداقية وشفافية إطار التمويل المستدام، والحوكمة الصارمة التي يقوم عليها. كما يعكس هذا التقييم قوة هيكل الحوكمة المعتمد، ووضوح ومتانة معايير اختيار المشاريع المؤهلة، واعتماد ضوابط بيئية واجتماعية شاملة، فضلا عن التزام البنك الراسخ بالشفافية والإفصاح المنتظم، بما يعزز مكانة بنك الكويت الوطني كمؤسسة مالية رائدة في مجال التمويل المستدام على المستويين الإقليمي والدولي.

ويمثل الإطار الجديد امتدادا لمسيرة بنك الكويت الوطني في مجال التمويل المستدام، حيث كان البنك قد أطلق أول إطار للتمويل المستدام في عام 2022. وفي يونيو 2024، نجح البنك في إصدار أول سند أخضر له بقيمة 500 مليون دولار أميركي، وهو الأول من نوعه في الكويت، لدعم تمويل مشاريع منخفضة الكربون. وفي مايو 2025، نشر البنك أول تقرير لتخصيص العوائد والأثر، والذي أكد تخصيص كامل صافي عوائد السند الأخضر لمشاريع خضراء مؤهلة.

وفي عام 2026، قام البنك بتحديث إطار التمويل المستدام ليتضمن توسيع نطاق استخدام العوائد بما يتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية المتطورة. ويهدف هذا التحديث إلى تعزيز دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الأعمال والثقافة المؤسسية والعمليات التشغيلية للبنك، وتسريع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، والمساهمة في تحقيق التزام الكويت بالحياد الكربوني بحلول عام 2060، إلى جانب دعم أهداف رؤية الكويت 2035. وسيطبق الإطار الجديد على أي أدوات تمويل مستدام يصدرها بنك الكويت الوطني و/أو الشركات التابعة له بعد نشر هذا الإطار.

وشملت أبرز التحديثات التي تم إدخالها تعزيز الحوكمة لدى البنك بما يوفر مستوى أعلى من الشفافية، إلى جانب توسيع نطاق فئات الأصول المؤهلة لتشمل مجالات وتقنيات متقدمة مثل الوقود الحيوي، والهيدروجين الأخضر، وتقنيات احتجاز واستخدام وتخزين الكربون (CCUS)، ومراكز البيانات المستدامة، وممارسات الاقتصاد الدائري للاستفادة من التطورات المتسارعة في الأسواق. كما تم إدراج التمويل الأزرق كفئة فرعية مبتكرة من التمويل الأخضر لدعم حماية الموارد البحرية والمائية.

وحقق بنك الكويت الوطني تقدما ملموسا في تعزيز أجندته الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال استراتيجية شاملة على مستوى المجموعة تكرس الاستدامة كركيزة أساسية في عملياته وثقافته المؤسسية. وانطلاقا من ركائزه الأربع الأساسية، وهي: الحوكمة من أجل المرونة، والخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا، يواصل البنك دعم التنمية الاقتصادية وترسيخ مكانته كنموذج إقليمي رائد في مجال التمويل المستدام. وإدراكا لمسؤوليته في قيادة التغيير الإيجابي عبر القطاع المالي، يواصل البنك أيضا التزامه بدعم عملائه في مسيرة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر استدامة وشمولا، وذلك عبر مختلف قطاعات الأعمال.

ضمن رحلته لتطوير رحلة العملاء المصرفية وتوفير حلول صديقة للبيئة

«الأهلي» أول بنك في الكويت يوفر تذاكر الانتظار داخل جميع فروعه رقمياً عبر الهاتف

جهير معرفي

أطلق البنك الأهلي الكويتي خدمته الجديدة للحصول على رقم الانتظار رقميا عبر هاتف العميل عند زيارته للفروع ليكون بذلك البنك الأول في الكويت الذي يوفر هذه الخدمة المتطورة في جميع فروعه، ضمن رحلته المستمرة للتحول الرقمي، وتأكيد مكانته الرائدة في اعتماد الحلول المستدامة من أجل الارتقاء بجودة الخدمة وتطوير رحلة العملاء المصرفية، وتقليص وقت الانتظار، وتوفير حلول مستدامة وصديقة للبيئة لديه.

وتتيح الخدمة الجديدة للعملاء إجراء معاملاتهم المصرفية بسرعة، وتضمن تنظيم خدمتهم داخل الفروع بشكل أسرع وأكثر كفاءة. ويمكن للعميل من خلال الخدمة الجديدة متابعة سير العملية ومعرفة الموظف المختص الذي سيقوم بخدمته وتقييم مستوى التجربة التي حصل عليها بكل سهولة.

وبهذه المناسبة، قالت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي: نحن نضع وقت عملائنا على رأس أولوياتنا، ويأتي إطلاق خدمة الحصول على أرقام الانتظار رقميا كاستجابة مباشرة لاحتياجاتهم، لتوفير تجربة مصرفية سلسة ومريحة تضمن لهم الحصول على الخدمة بخصوصية واحترافية وفق أعلى المعايير في القطاع.

وأفادت: توفير منظومة رقمية متكاملة يعد خطوة جوهرية في قلب رحلة التحول الرقمي لدينا، ويأتي ضمن إيماننا بأن رضا العميل يبدأ من نقاط التماس الأولى مع الموظفين لدينا. وستساعدنا الخدمة الجديدة على توزيع مواردنا البشرية بكفاءة والحصول على آراء وملاحظات عملائنا بشكل فوري بهدف الاستمرار بتقديم خدمة مصرفية تتسم بالسرعة والدقة، وتوفير تقنيات ذكية في فروعنا لضمان وتعزيز راحة العملاء وتجربتهم معنا.

وأوضحت معرفي أن التحول الرقمي في البنك الأهلي الكويتي يشمل رقمنة رحلة العميل بالكامل، بما في ذلك زياراته الفعلية للفروع وتقديم أفضل الحلول والخدمات المصرفية وفق أحدث المعايير التقنية العالمية لضمان سرعة الاستجابة وكفاءة الأداء، وتوفير تجربة مصرفية تتسم بالسرعة والسهولة المطلقة.

وأشارت إلى أنه مع طرح الخدمة الجديدة نحن نعيد صياغة مفهوم التميز للارتقاء بمكانتنا التنافسية، وهي تشكل خطوة نحو تحويل فروعنا إلى نقاط تفاعل ذكية تعمل بكامل طاقتها لخدمة العميل وتلبية مختلف تطلعاته.

واختتمت معرفي: في قطاع مصرفي يتسم بالتنافسية الشديدة، لم يعد التميز خيارا، بل ضرورة، وهذه الخدمة الجديدة هي برهان عملي على أننا نمتلك الجاهزية التقنية لإعادة ابتكار أبسط التفاصيل من أجل رفاهية عميلنا.

في إطار التزامه بتعزيز ممارسات الحوكمة والالتزام الرقابي

«KIB» يشارك في ندوة اتحاد مصارف الكويت لمواكبة التوجهات العالمية في التدقيق الداخلي

منال الربيعان

جانب من الندوة النقاشية

في إطار إستراتيجيته الرامية إلى الارتقاء بدور القطاع المصرفي ورفع معايير الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية وفق أعلى الممارسات العالمية، شارك بنك الكويت الدولي (KIB) في الندوة النقاشية التي نظمها اتحاد مصارف الكويت، بالتزامن مع شهر التوعية بالتدقيق الداخلي لعام 2026.

جاءت الندوة تحت عنوان: «بناء القدرة على الصمود المؤسسي: الدور المتطور للتدقيق الداخلي في ظل الأزمات الجيوسياسية»، والذي يستعرض متطلبات معهد المدققين الداخليين (IIA).

وخلال مشاركتها، سلطت الربيعان الضوء على مستوى استعداد المؤسسات الكويتية لتبني مفهوم الصمود المؤسسي (Organizational Resilience)، ومدى مواكبتها للاتجاهات العالمية الحديثة في هذا المجال. وأكدت على الحاجة الملحة للانتقال من نموذج الاستجابة الطارئة التقليدية إلى بناء إطار مؤسسي متكامل يركز على التكيف السريع، والتعافي الفعال، واستعادة الاستقرار التشغيلي بكفاءة عالية واستدامة طويلة الأمد.

كما قدمت خارطة طريق عملية واضحة تتضمن الخطوات الجوهرية التي يتعين على المؤسسات اتخاذها لتعزيز قدراتها على مواجهة الأزمات غير المتوقعة، خاصة في الحالات التي تفتقر فيها إلى خطط استمرارية أعمال جاهزة، بهدف تسريع وتيرة التعافي وتقليص الخسائر التشغيلية والمخاطر المحتملة.

وشهدت الندوة نقاشات حول محاور حيوية عدة، أبرزها: التكامل الاستراتيجي بين وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، واستعراض أبرز الممارسات العالمية في مجال استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، وتطور دور التدقيق الداخلي ليصبح شريكا استراتيجيا يساند متخذي القرار في أوقات التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية.

جددت التزامها بدعم العمل المناخي بمناسبة يوم البيئة العالمي

«بورصة الكويت» تؤكد دور القطاع المالي في تحقيق الاستدامة

ناصر السنعوسي

وليد الفاضل

م.سناء الغملاس

جددت بورصة الكويت التزامها بدعم العمل المناخي وتعزيز ممارسات الاستدامة بمناسبة يوم البيئة العالمي 2026، مؤكدة أن سوق المال الكويتي يضطلع بدور محوري في دفع التحول نحو اقتصاد أكثر مسؤولية. يأتي ذلك في إطار الرسالة العالمية لهذا العام تحت عنوان #العمل_للمناخ_اليوم، والتي تدعو إلى تجاوز الوعي البيئي نحو تحقيق أثر ميداني ملموس.

ويؤكد يوم البيئة العالمي هذا العام أن التغير المناخي بات حقيقة راهنة وليس احتمالا مستقبليا، تجلت آثاره في ارتفاع درجات الحرارة، وتصاعد موجات الحر، وحرائق الغابات، وارتفاع مناسيب البحار، وتراجع الغطاء الجليدي.

وفي هذا السياق، تتصاعد مسؤولية القطاع الخاص والقطاع المالي في قيادة الاستجابة، لا في الاكتفاء بمجاراتها، حيث تمتلك أسواق المال الأدوات التي تمكنها من تعزيز الشفافية، وترسيخ معايير إفصاح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ودعم المبادرات التي تسرع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. وتعليقا على هذه المناسبة، قال ناصر السنعوسي، رئيس أول إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت: هناك مؤشرات واضحة ترسلها الطبيعة كل يوم، ولم يعد بمقدور أي قطاع اقتصادي تجاهلها. في بورصة الكويت، نؤمن بأن القطاع المالي شريك في قيادة العمل المناخي، ولذا نحرص على تحويل التزامنا البيئي من مجرد شعارات إلى عمل ميداني ملموس. إن تميزنا المؤسسي لا يقاس بالأرباح المالية فحسب، بل بمسؤوليتنا تجاه استدامة أعمالنا وحماية مواردنا الطبيعية للأجيال القادمة. وتمثل شراكاتنا الإستراتيجية مع المجتمع المدني نموذجا حيا لدور القطاع الخاص في إحداث أثر بيئي حقيقي ومستدام.

وتترجم بورصة الكويت التزامها البيئي من خلال شراكة استراتيجية مستدامة مع فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ضمن مبادرة «بحار نظيفة». ويأتي هذا التعاون تماشيا مع الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (الحياة تحت الماء)، والذي يركز على منع التلوث البحري بجميع أنواعه، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإدارتها على نحو مستدام.

وفي هذا السياق، قال وليد الفاضل، رئيس فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية: يمثل الدعم المؤسسي الذي تقدمه بورصة الكويت رافدا حقيقيا لجهودنا الميدانية، ونموذجا عمليا لتحقيق الغايات الدولية للهدف الـ 14 للأمم المتحدة. لقد مكننا هذا التعاون من تنفيذ عمليات أوسع نطاقا وأعلى كفاءة في إزالة المخلفات وحماية جون الكويت، الذي يشكل إرثا بيئيا واستراتيجيا لا يعوض. إن التكامل بين الخبرة الميدانية والدعم المؤسسي هو النموذج الأمثل والملح لبناء عمل بيئي مستدام في منطقتنا. تواصل بورصة الكويت شراكتها الاستراتيجية مع شركة أمنية لتجميع البلاستيك، دعما لرسالة الشركة غير الربحية في تعزيز إعادة تدوير البلاستيك وترسيخ مبادرات الإدارة المسؤولة لمخلفات البلاستيك في مختلف أنحاء الكويت.

وتعليقا على الشراكة، قالت م.سناء الغملاس، الرئيس التنفيذي لشركة أمنية: تمثل شراكتنا مع بورصة الكويت نموذجا ملهما لكيفية مساهمة مؤسسات القطاع المالي في تحقيق الهدف الـ 12 للأمم المتحدة وتطبيقات الاقتصاد الدائري. فمن خلال هذه الشراكة الاستراتيجية، تؤكد البورصة أن الاستدامة تتجاوز الالتزام النظري إلى دعم حلول ميدانية تسهم بفعالية في تقليل النفايات البلاستيكية ونشر ثقافة الفرز داخل المجتمع، مما يشكل حافزا لباقي شركات القطاع الخاص للمساهمة في بناء مستقبل بيئي مستدام للكويت.